

إجابة نموذجية إمتحان الدورة العادية مقياس قانون الإجراءات الجزائية

القضية (15.5):

1- نعم (0,5) التعليل:بما أن الجريمة هي سرقة متلبس بها (01) نظرا للأسباب التالية

- وجود آثار مع المشتبه فيه وهي : ضبط 03 خرفان في سيارة عمر من نوع Symbole + وجود ثقب عيارات نارية على مقدمة سيارة بشير (0,5).

- إكتشاف التلبس بطريقة مشروع من طرف الشرطة (من خلال المراقبة وتلقي شكوى الكترونية) (0,5)

التأسيس القانوني: م 72 ق إ ج (0,5)

ج2/ ضمانات بشير خلال توقيفه للنظر:

أ- وضع تحته كل وسيلة تمكنه من الاتصال فورا بعائلته: أحد أصوله أو فروعه أو إخوته أو أخواته أو زوجه حسب اختياره (0,5)

ب- الفحص الطبي: عند انقضاء مواعيد التوقيف للنظر، يتم وجوبا إجراء فحص طبي إذا ما طلب ذلك بشير أو بواسطة محاميه أو عائلته ويجرى الفحص الطبي من طرف طبيب يختاره من الأطباء الممارسين في دائرة اختصاص المحكمة، وإذا تعذر ذلك يعين له ضابط الشرطة القضائية تلقائيا طبيبا. (0,5) تُضم شهادة الفحص الطبي لملف الإجراءات.

ج- تنظيم فترات سماع أقواله: يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يُضمن ذلك في محضر السماع ومدة سماعه وفترات الراحة التي تخللت ذلك اليوم والساعة الذين أطلق سراحه فيهما أو قُدم إلى القاضي وكذا اتصاله بمحاميه وزيارته له (0,5)

د- التوقيف في النظر في أماكن معلومة: يتم التوقيف في النظر في أماكن معلومة مسبقا من طرف النيابة العامة لائحة بكرامة الإنسان ومُخصصة لهذا الغرض وتخضع لزيارة وكيل الجمهورية (0,5)

ج3/ نعم يجوز إحالة الملف بموجب إجراءات المثل الفوري (0,5)

التعليل /

الجريمة سرقة أي جنحة (0,5) الجريمة متلبس بها. (0,5)

التأسيس: م 475 ق إ ج (0,5)

ج4/ تقييم حكم المحكمة

1- فيما يخص عدم تمكين "بشير" من توكيل محام: إجراء غير سليم خاطئ: (0,5)

لأنه يجب على قاضي الحكم تأجيل القضية لمنح المتهم حقه في تحضير دفاعه (0,5) ومنحه 03 أيام (0,5) م 482 ق. إ. ج (0,5).

2- فيما يخص عدم سماع التماسات وكيل الجمهورية المساعد: إجراء غير سليم خاطئ (0,5) طبقاً لخاصية الوحدة وعدم تجزئة النيابة العامة (0,5): يعتبر أعضاء النيابة العامة شخصاً واحداً، فهم يمثلون النائب العام على مستوى المجلس القضائي، بحيث يجوز استبدال بعضهم ببعض حتى في نفس الدعوى وفي نفس الجلسة (0,5)

ج 05/ فيما يخص حكم كمال: صحيح عندما حرك القاضي الدعوى العمومية في الجلسة (0,5):
التعليل: لأن كمال قام بإحدى جرائم الجلسات وهي من الجرائم التي يجوز لقاضي الحكم تحريك الدعوى العمومية فيها (0,5).

خاطئ: عندما حكم عليه القاضي خلال في نفس الجلسة (0,5)
كمال قام بجناية محاولة قتل عمد في جلسة محكمة (0,5) فإن رئيس الجلسة بعد تحريكه للدعوى العمومية كان عليه اتباع الخطوات التالية:

- يحزر محضر بذلك (0,5)
- ويستجوب المتهم ويسوقه ومعه أوراق الملف إلى وكيل الجمهورية الذي يطلب افتتاح تحقيق قضائي (0,5)

التعليل: لأن مبدأ التحقيق على درجتين في الجنايات إجباري (0,5) التأسيس: م 735 ق إ ج (0,5).
السؤال الثاني النظري (5.5):

1-تعريف التسرب:

التسرب عبارة عن تقنية من تقنيات التحري والتحقيق الخاصة (0,5) تسمح لضابط أو عون شرطة قضائية تحت مسؤولية ضابط شرطة قضائية بالتوغل داخل جماعة إجرامية (0,5) بهدف مراقبة أشخاص مشتبه فيهم، وكشف أنشطتهم الإجرامية، وذلك بإخفاء الهوية الحقيقية (0,5)، وتقديم المتسرب لنفسه على أنه فاعل أو شريك (0,5).

الاطار القانوني المادة 121 ق. إ. ج (0,5):

2-شروط التسرب:

أ- الشروط الموضوعية:

* شرط الضرورة؛ فإنه تُشير إليه المادة 120 ق. إ. ج من قانون الإجراءات الجزائية بالنص "عندما تقتضي ضرورات التحري أو التحقيق ...". والضرورة مقيدة بنوع الجريمة من جهة (0,5)

* شرط الاحتياطية؛ فإنه يفيد عدم اللجوء إلى استعمال أسلوب التسرب إلا على وجه الاحتياط عندما تكون الوسائل العادية غير كافية درءا للوقوع في المساس بالحريات الفردية (0,5)

ب-الشروط الإجرائية:

- الإذن بعملية التسرب: من طرف وكيل الجمهورية المختص إقليميا أو من طرف قاضي التحقيق بعد إخطار وكيل الجمهورية طبقا لأحكام المادة 114 ق.إ. ج (0,5).

- يجب أن يكون هذا الإذن مكتوبا ومسببا تحت طائلة البطلان مع ذكر الجريمة موضوع التسرب وهوية ضابط الشرطة القضائية الذي تتم العملية تحت مسؤوليته طبقا لأحكام من قانون الإجراءات الجزائية(0,5).

- يجب أن يحدد في الإذن مدة عملية التسرب التي لا يمكن أن تتجاوز أربعة (04) أشهر مع إمكانية تجديدها ، والمشرع لم يحدد عدد مرات التجديد مما يجعل المجال على التمديدات مفتوحة طالما أمكن ذلك حماية للعون المتسرب(0,5).

- يجب على ضابط الشرطة القضائية المكلف بتنسيق عملية التسرب بوضع تقرير مفصل يشمل جميع جوانب العملية، مع ذكر الأسماء والأماكن بدقة، وكذا الوسائل المستعملة والأشياء ذات الصلة، والكيفيات التي تم من خلالها مخادعة الفاعلين(0,5).